

الإمارات العربية المتحدة

الجدول 1	2017
عدد السكان (بالمليون)	94
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	3784
نسبة الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	40266
الاتحاق بالمدارس، التعليم الابتدائي (% من الإجمالي) ¹	163
العمر المتوقع عند الولادة، السنوات ¹	77.5

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، ألق الاقتصاد الكلي والقر، والبيانات الرسمية. ملاحظات:

(1) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2015)

تشير التقديرات إلى أن نمو القطاع غير النفطى ظل مرناً في 2017 فيما تحد تخفيضات إنتاج النفط بموجب اتفاق أوبك من نمو القطاع النفطى. ومن المرجح تحسّن الأداء الاقتصادى في 2018 مع ارتفاع أسعار النفط، وتحسّن في التجارة العالمية، وتوقّع تخفيف وتيرة إجراءات تصحيح أوضاع المالية العامة، لاسيما مع زيادة الاستثمارات قبل تنظيم معرض إكسبو 2020 في دبي. لكن هذا الانتعاش يواجه مخاطر سلبية عديدة، من بينها أسعار النفط المنخفضة وتشديد الأوضاع المالية العالمية.

التطورات الأخيرة

رغم ظهور علامات على بدء تعافى الاقتصاد غير النفطى، فإن تخفيضات إنتاج النفط التي اتفقت عليها أوبك مع منتجين من خارجها ظلت تقيد معدل النمو الاقتصادى الكلى لدولة الإمارات في 2017 والذي يُقدّر بأنه انخفض من 3% في 2016 إلى 2% في 2017. وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو إجمالى الناتج المحلي للقطاع النفطى قد انكمش بنسبة 3% في 2017، منخفضاً من 5.4% في 2016. وتشير التقديرات أيضاً إلى أن القطاع غير النفطى كان المحرك للنمو في 2017، وهو ما انعكس في ارتفاع الاستثمار العام وانتعاش قطاع السياحة والتجارة العالمية. ووفقاً لمؤشر مديري المشتريات، زاد نشاط القطاع الخاص في أواخر 2017 ليصل إلى أعلى مستوى له منذ 2015. فقد سارع المستهلكون والشركات إلى إجراء مشترياتهم الاستهلاكية قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة في 2018. ولم يرتفع معدل التضخم سوى بواقع 0.3 نقطة مئوية في 2017 جراء حدوث انخفاض كبير في الإيجارات، وهو ما خفف من حدة ارتفاع أسعار الواردات والبنزين. ومن المتوقع ألا يتدهور فائض ميزان الحساب الجارى سوى بدرجة طفيفة إلى 2% من إجمالى الناتج المحلي في 2017، وذلك جراء انخفاض الصادرات النفطية.

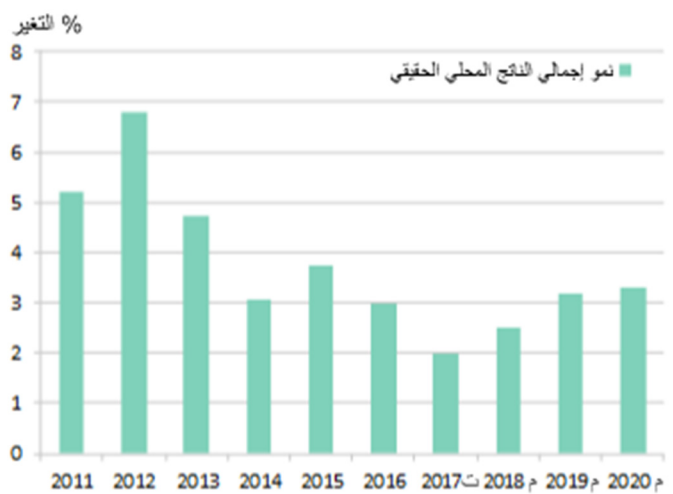
وتواصل جهود ضبط أوضاع المالية العامة التي بدأت في 2015 بإصلاح نظام الدعم (الوقود والكهرباء والمياه)، لكن بوتيرة أبطأ. وقد هوى تراجع أسعار النفط في 2014 بالميزانية الموحدة للمالية العامة من فائض قدره 10.4% من إجمالى الناتج المحلي في 2013 إلى عجز بنسبة 4.3% في 2016. وأما في 2017، فرغم ارتفاع الإنفاق الرأسمالى، فإنه يُتوقّع تحسّن عجز الموازنة العامة إلى 3.1% من إجمالى

الناتج المحلي في ظل تعافى أسعار النفط واتخاذ بعض الإجراءات لزيادة الإيرادات. وقامت الهيئة الاتحادية للضرائب بفرض ضرائب على التبغ والمشروبات الغازية، وزادت أوظبي رسوم البلدية، فيما زادت دبي الرسوم على الفنادق والمطارات ومواقف السيارات. وتم تمويل عجز الموازنة العامة من خلال السحب من صناديق الثروة السيادية (يُقدّر إجمالى أصولها بنحو 1.3 تريليون دولار) والاقتراض المصرفى، وكذلك من خلال تعبئة رأس المال الأجنبى بصورة متزايدة. وعبأت أوظبي 10 مليارات دولار في أكتوبر/تشرين الأول عبر إصدار سلسلة من السندات بأجل استحقاق تصل إلى 30 عاماً. ومن المتوقع إصدار سندات أخرى في الربع الأول من 2018 لأن العائدات لا تزال جاذبة للغاية في ظل وضع السيولة القوي لدى المؤسسات الإماراتية.

وقام البنك المركزي بمضاهاة تحركات مجلس الاحتياطى الاتحادى الأمريكى للحفاظ على ربط العملة المحلية بالدولار - حيث جرى رفع أسعار الفائدة أربع مرات بما مجموعه 75 نقطة أساس. وتباطأ النمو المعزز في الائتمان إلى 1.7% في ديسمبر/كانون الأول (عما كان عليه قبل عام) جراء ضعف الطلب على الائتمان في أوظبي. وظل نمو الودائع السنوي ثابتاً عند 4.1% في ديسمبر/كانون الأول.

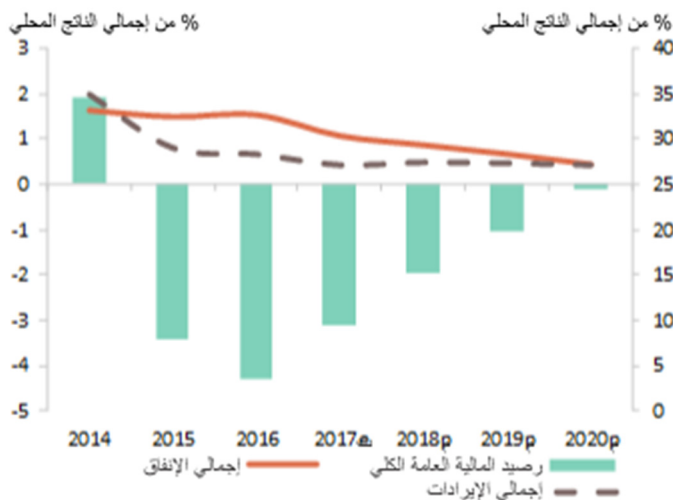
وقد دفعت صدمة أسعار النفط في عام 2014 وتأثيرها على الموارد التمويلية الحكومية والسيولة الإقليمية إلى إعادة النظر في توجّه السياسة الإماراتية بشكل جوهري، لكن الاتجاه التصاعدي الأخير في أسعار النفط قد يقلل الزخم الدافع إلى الإصلاح. وتم فرض رسوم إنتاج على المشروبات والتبغ وأصبحت ضريبة القيمة المضافة نافذة المفعول في هذا العام، وإن كانت بنسبة منخفضة قدرها 5% مع وجود العديد من الإعفاءات. وتستخدم هذه الضريبة لإنشاء نظام للتحويلات المالية العامة بين الأجهزة الحكومية من خلال صيغة لتقاسم الإيرادات بين الإمارات والتي كانت تخص كل إمارة على حدة في السابق. وشرعت

الشكل 1. الإمارات العربية المتحدة / معدل نمو إجمالى الناتج المحلي (% سنوي)



المصادر: سلطات الإمارات العربية المتحدة وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي/البنك الدولي.

الشكل 2. الإمارات العربية المتحدة / العمليات الحكومية (% من إجمالى الناتج المحلي)



المصادر: سلطات الإمارات العربية المتحدة وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي/البنك الدولي.

وتحسّن طاقة إنتاجه وارتفاع الإيرادات غير النفطية، يُتَوَقَّع أن ينعكس اتجاه عجز الموازنة بحلول 2020. ومن المتوقع ارتفاع معدل التضخم إلى 2.9% في 2018 بسبب فرض ضريبة القيمة المضافة، لكنه يُتَوَقَّع انخفاضه بعد ذلك.

المخاطر والتحديات

تميل المخاطر التي تواجه الآفاق المستقبلية نحو الزيادة فقد لا يستمر الهدوء في تقلب أسعار النفط، على سبيل المثال، بسبب انتعاش أسرع لإنتاج النفط الصخري الأمريكي أو انحسار مستوى الالتزام بتخفيضات منظمة أوبك لإنتاج النفط، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض إيرادات المالية العامة وبالتالي الاستثمارات والثقة. وقد تفضي زيادة وتيرة رفع أسعار الفائدة الأمريكية أو تقلبات الأسواق المالية إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض، وهو ما قد يُؤثّر على السيولة في الجهاز المصرفي المحلي. ولا تزال الالتزامات الطارئة تُشكّل خطراً وإذا أُديرت المشروعات العملاقة، بما فيها معرض إكسبو 2020، بصورة سيئة، فسوف تزداد المخاطر على الكيانات المرتبطة بالحكومة والبنوك والجهات السيادية. والأصعب هو إجراء تحديد كمي للمخاطر المرتبطة بالدور طويل الأمد الذي تلعبه الإمارات في البلدان التي تشهد صراعات بالمنطقة، لاسيما اليمن وليبيا. وتشمل المخاطر الإيجابية تزايد مشاركة إيران في الاقتصاد العالمي والتي تمثل الإمارات بالنسبة لها مركزاً بحرياً رئيسياً.

باحتمالية شعور الطبقة المتوسطة بعدم الرضا عن أوضاعهم الاقتصادية، وقامت بزيادة المخصصات الاجتماعية لتحسين مستوى الرفاه، والقدرة على تحمّل تكاليف السكن، وتقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية للمواطنين. علاوة على ذلك، تعتزم الحكومة تخصيص 70% من إيرادات ضريبة القيمة المضافة للخدمات المحلية، حيث يسعى المسؤولون إلى كسب تأييد شعبي لفرض هذه الضريبة.

الآفاق المستقبلية

بعد عام 2017، من المتوقع أن ينتعش النمو الكلي لإجمالي الناتج المحلي إلى أكثر من 3% في الأمد المتوسط. ومن المتوقع أيضاً أن تزيد طاقة إنتاج النفط، كما ستعزز قوة الاقتصاد غير النفطي الآفاق المستقبلية لاسيما في أواخر فترة التوقعات مع تسارع وتيرة تنفيذ المشروعات العملاقة قبل استضافة دبي لمعرض إكسبو 2020 الذي يُتَوَقَّع أن يجتذب 25 مليون زائر، مما يؤدي إلى تعزيز الاستهلاك الخاص وصادرات الخدمات. وسترتفع عائدات التصدير تدريجياً مع تجاوز تجارة السلع غير النفطية والخدمات لنمو الصادرات النفطية، لكن ميزان الحساب الجاري سيظل يسجّل فائضاً طفيفاً. وموازناً عام 2018، التي قدمتها مختلف الإمارات والحكومة الاتحادية على مدى الأشهر القليلة الماضية، هي موازناً توسعية مع احتواء موازنة دبي على ارتفاع ملحوظ في الإنفاق على البنية التحتية. لكن على خلفية ارتفاع أسعار النفط

أبوظبي في إجراء إصلاحات لقطاع النفط والإدارة المالية. ويتواصل التركيز على تنويع الأنشطة الاقتصادية، حيث تستهدف الحكومة أن تساهم القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي لدولة الإمارات بنسبة 80% بحلول عام 2021 (النسبة حالياً 70%). وتسعى السلطات إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص بطرق من بينها المساهمة في رأسمال بعض الكيانات المرتبطة بالحكومة. وستركّز دبي أيضاً على تحسين اللوائح والبنية التحتية المالية والعقارية والمتعلقة بالإنترنت من أجل زيادة جاذبيتها بالنسبة للمستثمرين الأجانب. وتكثّف الإمارات جهودها لتكون الرائدة في استخدام التكنولوجيات الحديثة حيث تخطط لإنشاء مدن ذكية، واستخدام تقنية سلسلة الكتل (blockchain) في المعاملات الحكومية، وتنفيذ مشاريع للتكنولوجيا المالية.

وتتملك كل إمارة جهازاً مستقلاً للإحصاء؛ ورغم إنشاء مكتب للإحصاءات على المستوى الاتحادي في عام 2009، فإنه لم يتم بعد تنسيق الأساليب والأجندات الإحصائية لقياس الرفاه على مستوى الدولة. ولا يُنظر إلى الفقر على أنه يمثل مشكلة خطيرة بين السكان من المواطنين. والمعلومات المتاحة عن المستويات المعيشية قليلة وغير محدّثة وغير معلوم جودتها. وتُظهر نتائج المسح الاستقصائي للأسر المعيشية للعام 2014/2015 أن متوسط الإنفاق الاستهلاكي الشهري للفرد في الأسرة المواطنة في دبي بلغ 1477 دولاراً (1293 دولاراً للأسر غير المواطنة، و734 دولاراً للأسر الجماعية، و511 دولاراً لمعسكرات العمل). ويقف إنفاق الأسرة في الإمارات الشمالية. ومع ذلك، تقرر السلطات

الجدول 2. الإمارات العربية المتحدة / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)	2020 م	2019 م	2018 م	ت 2017	2016	2015
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة	3.3	3.2	2.5	2.0	3.0	3.8
الاستهلاك الخاص	3.7	3.5	3.2	1.0	2.1	-12.0
الاستهلاك الحكومي	2.3	2.2	2.0	-0.5	-0.9	16.6
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	5.8	5.9	6.0	2.8	3.0	10.6
الصادرات، السلع والخدمات	3.8	3.8	3.5	2.5	1.3	3.4
الواردات، السلع والخدمات	3.7	3.3	3.1	2.1	2.5	-1.2
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	3.3	3.2	2.5	2.0	3.0	3.8
الزراعة	3.2	3.2	3.0	2.0	3.0	3.1
الصناعة	5.2	3.0	2.3	2.1	2.3	4.6
الخدمات	1.2	3.4	2.7	1.9	3.8	2.8
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	2.4	2.3	2.9	2.0	1.6	4.1
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	2.7	2.5	2.1	2.0	2.4	4.7
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-0.3	-1.0	-2.0	-3.1	-4.3	-3.4

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، م = متوقع